الإتحاد الأوربي والقضية الكردية في تركيا (١٩٩١-٢٠٠٨م)

د. أحمد محمود علو السامرائي(*) د. لبنى رياض عبد المجيد(**) د. محمد حمزة حسين(***)

المقدمة

لم يسبق للقضية الكردية في تركيا أن حظيت عبر تاريخها بما تحظى به من عناية منذ ثلاثة عقود من الكتاب والباحثين في المؤسسات الأكاديمية، والمراكز البحثية، في داخلها وخارجها، وترجع هذه العناية إلى التطورات التي شهدتها القضية الكردية في تركيا منذ عام ١٩٨٤م بعد اندلاع الصراع المسلح في المناطق الكردية جنوب شرق البلاد، الذي امتد جغرافياً في مناطق أخرى داخل تركيا، وتوسع إلى خارجها أيضاً، فضلاً عما لذلك الصراع من انعكاس عميق ليس على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا فحسب، بل على علاقاتها الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي أيضاً.

والواقع أن القضية الكردية أصبحت ولاسيما منذ تسعينيات القرن العشرين عنصراً مهماً في سياسة تركيا الخارجية وعلاقاتها مع العديد من الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، إذ لعبت القضية الكردية دوراً مهماً ومؤثراً في سعي تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوربي، فكانت القضية الكردية أحد أبرز القضايا الساخنة التي واجهتها الحكومة التركية، وتطلبت ذلك وضع حلول جذرية لها على وفق المفاهيم السياسية التركية بما يخدم مصالحها.

قسم البحث إلى تمهيد ومبحثين، درس المبحث الأول (تركيا وعضوية الإتحاد الأوربي)، في حين كرس المبحث الثاني لدراسة (الإتحاد الأوربي والقضية

(*)جامعة سامراء / كلية التربية.
(**)جامعة الحمدانية / كلية التربية.
(***)جامعة الحمدانية / كلية التربية.

الكردية في تركيا)، فضلاً عن تمهيد حوى بشكل مختصر على نشأة تركيا الحديثة ومساعيها للانضمام إلى الإتحاد الأوربي.

تمهيد

منذ تأسيس تركيا الحديثة عام ١٩٢٣م على وفق رؤية مصطفى كمال أتاتورك[١] ١٩٢٣-١٩٣٨م لدولة علمانية أخذت بمظاهر الحضارة الغربية، سعت هذه الدولة طويلاً إلى إقامة روابط أوثق مع أوربا[٢]، ولم تكن سياسة تركيا الخارجية غربية التوجه حصرياً، بل سعت إلى النفوذ في جمهوريا آسيا الوسطى، ودافعت عن مصالحها في الشرق الأوسط[٣] مما سعى إلى فرض القومية ذاتّ العرق الواحد التي تعني إخماد فكرة وجود الشعب الكردي[٤] وذلك من خلال إدماج الأقلياتْ الموجودة في البلاد مع النسيج التركي وتجاهل الوجود القومي للأكراد لاسيما بعد أن أطلق عليهم مصطفى أتاتورك اسم أتراك الجبال الذي كان يقصد به أنهم أتراك يجب تمدينهم[٥]، وعلى أية حال فإن الحكومات التركية المتعاقبة وجهت أنظارها نحو المنظمات والمؤسسات

---

(١) مصطفى كمال أتاتورك: ولد في عام ١٨٨١م في مدينة سالونيك، تخرج من الكلية الحربية في إستانبول عام ١٩٠٥م، وفي عام ١٩٠٩م شارك في العمليات الحربية في ألبانيا، وشارك في الحرب التركية- الإيطالية في ليبيا عام ١٩١٢م، وحروب البلقان عام ١٩١٢م، وعين ملحقاً عسكرياً في صوفيا، وفي عام ١٩١٥م نجح في رد هجمات الحلفاء في منطقة غاليبولي، وفي عام ١٩١٦م عين قائداً للفيلق السادس عشر في أدرنة، ورقي إلى رتبة عميد، نقل إلى الجبهة الشرقية عام ١٩١٧م، وفي عام ١٩١٨م عين قائداً للجيش السابع في فلسطين، وبعد توقيع هدنة مودرس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م عاد إلى إستانبول، ثم عين مفتشاً للقوات العثمانية في شرق الأناضول، قاد حركة المقاومة الوطنية في البلاد بين عامي ١٩١٩-١٩٢٢م، صار الرجل الأول في بناء وتأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٣م، توفي عام ١٩٣٨م.

Lord Kimros, Ataturk The Rebirth of nation, (London, 1964), P.18; Berth Georges Caulis, Türk Milliyet Oilgi, (Istanbul, 1981), S. 71.

(٢) إريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة: د.عبداللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، ط١، (ليبيا، ٢٠١٣)، ص٢٥٣-٢٥٥؛

Maureen W. Wilson, Turkey and The European union: Creating Domestic Norms through international Socialization, (Master of Arts), Statesboro- Georgia, 2009, P. 10.

(٣) مليحة بنلي ألطوان إيشيق، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع (١٤٥)، ط١، (أبو ظبي، ٢٠١١م)، ص٤-٦؛ **Wilson, Op. Cit., PP. 10-12.**

() Kerim Yildiz and Mark Muller, the European Union and Turkish Accession, Press, London, ٢٠٠٨, P. ٤.

٥) إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا، دار ئاراس، ط٢، (أربيل)، ٢٠٠٨، ص٩٤.

الغربية لتشكيل تحالفات وتحقيق أهداف السياسية الخارجية[٦]، فقد انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي (NATO) في عام ١٩٥٢م[٧]، وإلى مجلس أوربا (Council Europe) عام ١٩٥٩م[٨]، ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا (OSCE) عام ١٩٧٥م[٩].

كان منحى تركيا نحو العضوية في الإتحاد الأوربي بطيئاً، وأثار نقاشاً مهماً بين الدول الأعضاء في ذلك الإتحاد، وعلى الرغم من أن تركيا اصطفت إلى جانب أوربا الغربية بعدة طرائق إلا أن حالة ضعف الديمقراطية بسبب التعددية الحزبية في تركيا وسجلها الهزيل في مجال حقوق الإنسان، وتخلفها الاقتصادي النسبي مقارنة بدول أوربا الغربية وغلبة المسلمين على سكانها كانت مصادر انزعاج في أروقة الإتحاد الأوربي في بروكسل[١٠].

قدمت تركيا طلباً لعضوية الانتساب في الجماعة الاقتصادية الأوربية European Economic Community (EEC) في عام ١٩٥٧م، وعلى وفق ذلك دخلت في اتفاقية انتساب عام ١٩٦٣م التي تعني إمكانية الحصول على العضوية الكاملة مستقبلاً، إن اتفاقية الانتساب التي غطت قضايا ذات علاقة بالتجارة ومجالات تعاون أخرى مختلفة قصد منها أن تكون خطوة في اتجاه اتحاد كمركي نهائي، ولم تتضمن اتفاقيات الانتساب المبكرة هذه شروطاً لحوار سياسي

---

(٦) Kemal kirisci, "The Transformation of Turkish foreign Policy: The Rise of the Trading state" New perspectives on Turkey, vol.40, 2009, PP. 29-56.

٧) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، (الأردن، ١٩٨١)، ص١٣٢-١٣٤؛

Wilson, Op. Cit., P. 11.

(٨) Maurizio Carbone, The European union and International development: The Politics of Foreign aid, (New York, 2007), P. 20.

٩) محمد جمال الدين العلوي، "انتساب تركيا إلى السوق الأوربية المشتركة"، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للدراسات العليا، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حاليا)، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص٣؛

Mehmet Ali Birand, "Turkey and The European community", world Today vol.34, February, 1978, PP. 66-67.

١٠) لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الأوربي: دراسة لمسيرة الانضمام، مركز الإمارات والبحوث الاسراتيجية، ع (١٢٠)، ط١، (أبو ظبي، ٢٠٠٧)، ص٢٠-٢٢؛

Birol yesilada, "Turky's candidacy to Join European union", Middle East Journal, vol.56, No.1, (winter, 2002), PP. 104-106.

ملزم، مما حد كثيراً من فائدتها في تشجيع تركيا على تحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان ومعاملة الكرد[١].

وعلى مدى سنوات متتالية أعاقت التقلبات الاقتصادية، والنزاعات الداخلية إحراز مزيد من التقدم باتجاه اندماج تركي أوثق، مع ما كان يعرف حينئذ بالجماعة الأوربية، وإن عقد السبعينيات على وجه الخصوص شهد سكونا في العلاقات[٢]، وفي نهاية المطاف قدمت تركيا في ١٤ نيسان ١٩٨٧م طلباً إلى الجماعة الأوربية بخصوص الانضمام الكامل[٣]، في وقت بعث فيه مجددا التفاعل بين تركيا والجماعة الأوربية في أعقاب عودة الحكومة المدنية في تركيا بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠م[٤].

ومهما يكن من أمر فإن الجماعة الأوربية ارتأت في ١٨ كانون الأول ١٩٨٩م أنه من غير المناسب للجماعة الدخول في مفاوضات الانضمام في هذه المرحلة، وقد استند هذا القرار على عدد من العوامل لعل أبرزها قضايا إعادة هيكلة داخلية في الجماعة الأوربية[٥]، فضلاً عن افتقار تركيا إلى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان وحجمها السكاني، وضعف نشاطها الاقتصادي، إن الطلب التركي قدم في وقت كان الصراع المسلح في المناطق الكردية يكتسب تطوراً في الاحداث الداخلية

---

(١) Sevilay E.Kahraman, "Rethinking Turkey-European Relation", Turkish studies, vol.1, No.1, (spring, 2000), PP. 12-15.

(٢) رضا محمد هلال، "حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (١٣٢)، نيسان ١٩٩٨، ص ٢٣٣-٢٣٥؛

Mehmet Dosemeci, Associating Turkey with Europe: civilization, Nationalism, and the EEC 1959-1980, (Doctar of philosophy) in the Graduate school of Arts and sciences, Columbia university, 2009, PP. 264-279.

(٣) فؤاد نهرا، "الاتجاهات السياسية في أوربا وقضية انضمام تركيا"، مجلة شؤون الأوسط، ع (١١٦)، خريف، ٢٠٠٤، ص ٧٩-٨٠؛

Mehmet Ugur and Nergis canefe, Turkey and European Integration, (London and New york, ٢٠٠٤), PP. ٥٧-٦٩.

(٤) للمزيد من المعلومات عن انقلاب عام ١٩٨٠م في تركيا، ينظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية في تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية -جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص١٥٠-١٦٥؛

Mackenzi Kenneth, Turkey Under The Generals, The Institute for study of confict, No.126, (London, 1981), PP. 8-12.

(٥) Heinz Kramer, "The EU-Turkey Customs Union Economic Integration Amidst Political Turmoil", Mediterranean Politics, vol.1, No.1, (summer, 1996), PP. 60-64.

للبلاد، وفي نهاية عام ١٩٨٩م أعلنت حالة الطوارئ في جنوب البلاد، التي كانت لها عواقب وخيمة بالنسبة للكرد[٦].

المبحث الأول: تركيا وعضوية الإتحاد الأوربي

إن قرارات بدء مفاوضات الانضمام الرسمي استندت على الإيفاء بمعايير العضوية في الإتحاد الأوربي كما حددها اجتماع كوبنهاكن للمجلس الأوربي المنعقد عام ١٩٩٣م، والعناصر السياسية في معايير اجتماع كوبنهاكن كانت تشترط على الأقطار المرشحة أن تحقق: استقرار المؤسسات التي تضمن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، واحترام وحماية الأقليات[٧].

جاءت الخطوة الرئيسة باتجاه الانضمام إلى الإتحاد الأوربي في ٦ آذار ١٩٩٥م[٨] حينما تمت الموافقة على[٩] الإتحاد الكمركي بين تركيا[١] والإتحاد الأوربي[٨]، وقد منحت هذه الاتفاقية[٩] تركيا مدخلاً تفضيلياً إلى السوق الأوربية، وتضمنت خطة تستلم تركيا بموجبها مبلغ (٤٧٠) مليون دولار بين عامي ١٩٩٦-٢٠٠٠م[٢٠].

إن تراجع حدة العنف في جنوب شرق تركيا في أواخر التسعينيات، وما صاحب ذلك من حماس لتوسيع الإتحاد الأوربي بعد سقوط الكتلة الشيوعية، وضع الأساس لتقدم تركيا إلى الترشح للاتحاد الأوربي في عام ١٩٩٩م، إن اجتماع المجلس الأوربي في هلسنكي من ١٠-١٢ كانون الأول ١٩٩٩م قرر فيه أن يكون تركيا دولة مرشحة لعضوية الإتحاد الأوربي على وفق المعايير نفسها للدول المرشحة سابقاً، وكان هذا يعني أن على تركيا أن تنفذ معايير كوبنهاكن قبل أن تستهل مفاوضات الانضمام مع الإتحاد الأوربي، ويعد هذا المطلب من أدنى حدود متطلبات قبول الدول المرشحة

---

٦ () الداقوقي، المصدر السابق، ص٢٨٧-٢٨٩؛

Ellinor Hamren, Eu, Turkey and the kurds: the The Turkish discussion on Minority rights, Research paper, Stockholm university, March 2007, PP. 8-15.

٧ () هنري باركي وآخرون، القضية الكوردية في تركيا، ترجمة: هفال، ط١، دار ئاراس، (أربيل، ٢٠٠٧)، ص ١٧٧؛

E.J. Zurcher and H. van der Linden, The European union: Turkey and Islam, Amsterdam university press, 2004, PP. 25-58.

٨ () النعيمي، المصدر السابق، ص ٢٧؛ **Kramer, Op. Cit., PP. 62-64.**

٩ () خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، "دراسة"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩، ص٢٣.

() Kramer, Op. Cit., PP. 62-64.

لعضوية الإتحاد الأوربي قبل بدء محادثات الانضمام بشكل رسمي، إذ كانت متطلبات قمة نيس/ فرنسا التي انعقدت في الفترة ٤-٦ كانون الأول ٢٠٠٠م بشأن "وثيقة شراكة الإنضمام" والتي تنص على: "إن العضوية تتطلب أن يكون البلد المرشح قد حقق استقراراً في مؤسساته الضامنة للديمقراطية وحكم القانون، وحقوق الإنسان، واحترام الأقليات"[١].

استطاع حزب العدالة والتنمية- وهو حزب براغماتي ذو جذور إسلامية ليست متطرفة، مؤيدة لعملية الانضمام إلى الإتحاد الأوربي- الفوز في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٢م[٢]، وأن يشكل الحكومة برئاسة رجب طيب أردوغان[٣]، وعد أردوغان خلال إعلانه البرنامج الانتخابي للحزب "أن الإتحاد الأوربي هو أولوية الأولويات في برنامجه الحزبي"، وكان جاداً في ذلك، لأن انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي هو أحد السبل القوية لإزالة الشوائب التي تعانيها تركيا في مجال الحريات وحقوق الإنسان[٤]، كما أوضح أن حماية الأقليات ومنح الأكراد المزيد من الحريات لتحقيق مطالبهم[٥].

وفي إطار هذا السعي الجاد رسمت المفوضية الأوربية خطة شراكة انضمام تركيا، موضحة بالتفصيل كيفية تلبية تركيا لمعايير كوبنهاكن، وقد نقحت الوثيقة خلال

---

(١) باركي وآخرون، المصدر السابق، ص ١٦٢؛ النعيمي، المصدر السابق، ص ٣٠-٣٣؛
Ugur and Canefe, Op. Cit., PP. 75-87.

(٢) حسين طلال مقلد، "تركيا والاتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج (٢٦)، ع (١)، ٢٠١٠، ص٣٤٢.

(٣) رجب طيب أردوغان: ولد ٢٦ شباط ١٩٥٤م، تخرج من جامعة مرمرة- كلية الحقوق، شغل منصب عمدة إستانبول في ١٩٩٤-١٩٩٨م، شغل منصب رئيس وزراء تركيا الخامس والثلاثين من ١٤ آذار ٢٠٠٣م إلى ٢٨ آب ٢٠١٤م، ورئيس حزب العدالة والتنمية، صار رئيس الجمهورية التركية في الثاني عشر من ٢٨ آب ٢٠١٤م ولحد الآن. منهل إلهام عبد ال عقراوي وآخرون، العلاقات التركية- الإيرانية: دراسة في العلاقات السياسية الاقتصادية، دار غيداء، ط١، (الأردن، ٢٠١٥)، ص ٣٠٧.

(٤) محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوربي ١٩٩٣/٢٠١٠، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، (بيروت، ٢٠١٠)، ص١٩٣؛ محمد نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، رياض الريس للنشر، (بيروت، ٢٠٠٨)، ص ٢١-٢٣.

(٥) نوال عبد الجبار سلطان الطائي، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية ١٩٩٩-٢٠٠٦، مجلة الدراسات العلمية، العراق، العدد ٧، ٢٠٠٧، ص١٢٤.

عام ٢٠٠٢م، وفي العام نفسه وافق المجلس الأوربي على أن تبدأ مفاوضات الانضمام من دون تأخير إذا قرر قادة الإتحاد الأوربي أن تركيا قد أوفت بالمعايير المطلوبة بعد أن تقدم المفوضية الأوربية تقريراً بتنفيذ تركيا معايير كوبنهاكن، وتوصية المفوضية بخصوص كون فتح باب المفاوضات صار أمراً ملائماً، إذ كانت الكثير من الدلائل تشير إلى أنه في قمة كوبنهاكن عام ٢٠٠٢م سيتم قبول تركيا كدولة مرشحة، وأنه سيبدأ فتح مفاوضات الانضمام معها[٢٦].

في ٦ تشرين الأول ٢٠٠٤م أصدرت المفوضية الأوربية توصياتها كما كان متوقعاً بأن تركيا نفذت المعايير الضرورية لبدء مفاوضات الانضمام، وجرى تحديثها بالشرط القائل: إن على تركيا أن تلتزم بوضع ستة تشريعات: (قانون الجمعيات، القانون الجزائي الجديد، قانون محاكم الاستئناف الوسيطة، قانون الإجراءات الجنائية، والتشريع الذي تأسست بموجبه الشرطة القضائية، والتشريع الخاص بتنفيذ العقوبات والإجراءات) موضع التنفيذ، وقد وصف رئيس الإتحاد الأوربي القرار بأنه "يعني أنها مؤهلة"، وعليه صدر قرار فتح باب مفاوضات الانضمام في ١٧ كانون الأول ٢٠٠٤م رسمياً[٢٧].

بدأت مفاوضات انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي في ٣ تشرين الأول ٢٠٠٥م وسط أجواء سياسية قلقة ومضطربة في محاولة مملوءة بالضغوط على الطرف التركي، بهدف دفعه إلى تقديم المزيد من التنازلات، وعند بدء هذه المفاوضات صارت تركيا في وضع الدولة المشاركة في المفاوضات، في التاريخ نفسه اجتمع قادة الإتحاد الأوربي، ووافق الإتحاد على بدء محادثات الانضمام مع تركيا، ووصف وزير الخارجية البريطاني جاك سترو **Jack Straw** –الذي ترأست بلاده الإتحاد الأوربي خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٥م– الاتفاق بأنه: "يوم تاريخي حقا لأوربا والمجتمع الدولي بأسره"، بعد تزعمه ما وصفه بـ "ثلاثين ساعة شاقة من المفاوضات"، وحذر جاك سترو من أن هناك "طريقاً طويلاً أمام المفاوضات المتوقع أن تستمر نحو عشر

---

(٢٦) باركي وآخرون، المصدر السابق، ص٢٤–٢٥؛ الغريري، المصدر السابق، ص١٩٥–١٩٦.

(٢٧) باركي وآخرون، المصدر نفسه، ص١٦٤؛ Wilson, Op. Cit., P. 12.

سنوات"، ولكنه أضاف: "لا أشك في أن ضم تركيا للأسرة الأوربية يستحق العناء"، وحث جاك سترو تركيا على المضي قدماً في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقضائية، وتحسين الأوضاع في المناطق الكردية من البلاد، ورحب خوسيه مانويل بارسو **Jose Manuel Barroso** – رئيس المفوضية الأوربية بهذا الاتفاق بوصفه "حجر الزاوية" في علاقة أوربا بتركيا، في حين وصفه وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر بأنه "فرصة كبيرة للطرفين"[٨].

قام الإتحاد الأوربي في ٢ شباط ٢٠٠٦م بتبني قرار تطبيق وثيقة شراكة الإنضمام الصادرة من المفوضية الأوربية في نيس عام ٢٠٠٠م لتوسيع الإتحاد الأوربي، والتي نصت على (حكم القانون، وحقوق الإنسان، وإحترام الأقليات)، وتبنى الإتحاد الأوربي في ٢٧ أيلول ٢٠٠٦م التقرير الذي رفعه عضو الإتحاد الأوربي كاميل أورلينغ **Camille Aorling** الخاص بموقف البرلمان الأوربي، دعا إلى فتح المفاوضات مع تركيا، وهو بذلك ينهي مدة زمنية طويلة من الانتظار، ولكن هذا في الوقت نفسه لا يعني أن موافقة انضمام تركيا سوف تكون آلية، قد أشار التقرير الصادر عن البرلمان الأوربي إلى "أنه سيكون متيقظاً بخصوص الإصلاحات التي سوف تفرض على تركيا، بما يتلاءم مع معايير كوبنهاكن، مع إشارة خاصة إلى احترام الحريات الأساسية، ومبدأ سيادة القانون، إلخ"[٩].

وفي ٢٧ أيار ٢٠٠٨م أكد المفوض الأوربي المكلف بشؤون التوسع **O. Ryan** أولي راين أن الإتحاد الأوربي سيفتح باب التفاوض مع تركيا بخصوص فصلين جديدين من فصول وثيقة الانضمام ألـ ٣٥، يتعلقان بقانون الشركات والملكية الفردية، وأكد راين أمام اللجنة البرلمانية المشتركة الأوربية– التركية في بروكسل أن عملية انضمام تركيا إلى المنظومة الموحدة "لن تكون سريعة"، لأنها تعامل مثل أية دولة مرشحة للعضوية، "وعليها الوفاء بالمعايير المطلوبة تحت مراقبتنا، وتقيمنا الدائم لذلك"، مذكراً في الوقت نفسه بأن وتيرة التفاوض تتعلق مباشرةً بالإصلاحات القانونية

---

(٨) الغريري، المصدر السابق، ص٢٠٧–٢٠٨.

(٩) المصدر نفسه، ص٢٠٨.

والديمقراطية التي يقوم بها البلد المرشح، ووصف المفوض الأوربي الإصلاحات التي قامت بها تركيا بـ "البطيئة" في عام ٢٠٠٧، "وهو أمر يشاطرنا البرلمان الأوربي الرأي بشأنه"، على حد تعبيره، وشجع راين تركيا على الاستمرار في الحوار بين مختلف مؤسساتها بقوله: "لابد من أن يستمر العمل والسعي للتوصل إلى حلول وسط وتفاهمات عبر الحوار بين الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني في تركيا"، مركزا في الوقت ذاته على ضرورة فصل السلطات واحترام صلاحيات كل منها، وفي المقابل أكد وزير الخارجية التركي علي باباجان، الذي حضر اجتماعات الدورة ألـ ٤٦ لمجلس الشراكة الأوربي– التركي عام ٢٠٠٨م برئاسة دولة سلوفينيا، ضرورة أن يضع الإتحاد الأوربي مسالة انضمام تركيا كهدف يجب التوصل إليه في نهاية المطاف، مشيراً إلى أن عملية انضمام بلد ما إلى المنظومة الموحدة مسألة تسير في اتجاهين، مخالفا بذلك رأي المسؤولين الأوربيين الذي ينظرون إلى العملية على أنها روتينية، وليس فيها أي تعقيد، وتعتمد بالدرجة الأساس على البلد نفسه (الطالب للعضوية)، وأكد المسؤولون الأوربيون أن مفاتيح انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي هي في أيدي المسؤولين في تركيا، وعليهم استعمالها من أجل تسريع وتيرة التفاوض( ).

فضلاً عن ذلك أكد وزير الخارجية التركي السابق علي باباجان في ٢٩ أيار ٢٠٠٨م إن فرنسا التي تتسلم الرئاسة الدورية للاتحاد الأوربي في تموز ٢٠٠٨م ستدعم مفاوضات تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوربي، وأتبع باباجان قوله في جلسة للجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوربي أن بلاده حصلت على تأكيدات من فرنسا بأنها ستواصل فتح المفاوضات في مجالات سياسة جديدة خلال رئاستها للاتحاد الأوربي "في وقت يؤكد فيه الفرنسيون أن مسألة الانضمام قد تكون طويلة"، ويؤكد وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير بقوله: "إنه من بين (٣٥) فصلاً ينقسم إليها قانون الإتحاد الأوربي هناك (٥) فقط مرتبطة بشكل مباشر بالانضمام، وأن الأمر سيستغرق وقتاً طويلاً قبل الوصول إلى هذه الموضوعات"( ).

(٣) الغريري، المصدر السابق، ص٢١٢–٢١٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٢١٤.

المبحث الثاني: الإتحاد الأوربي والقضية الكردية في تركيا

يشكل الأكراد أكبر أقلية في تركيا وإن انبعاث القومية الكردية في تركيا منذ ثمانينيات القرن العشرين قد دفع العامل الكردي إلى واجهة السياسة الخارجية التركية[٣]، ومن أهم المتغيرات الدوليّة تجاه القضية الكردية في تركيّا ما أصدره البرلمان الأوربي من قرار في ١٨ نيسان ١٩٩١م في شأن وضع الأكراد وطالب فيه "بإدراج المشكلة الكردية في جدول أعمال مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط، ووجوب اعتراف الدول التي يعيش بها أكراد بوجودهم وحقهم في الحكم الذاتي"[٣].

وقد أثار هذا القرار ردة فعل تركية حادة، إذ صرح الناطق الرسمي باسم خارجيتها "أن هذا القرار غير بناء، وينطوي على مفاهيم سياسية مشكوك في صحتها، إن دستور تركيا يستند إلى وحدة الأمة التركية والمساواة بين مواطنيها دون أي تمييز بينهم على أساس اعتبارات أثنية، كما أن الديمقراطية المتمثلة في الانتخابات الحرة بتركيا تشكل رداً حاسماً على أي ادعاء بوجود أية تفرقة أثنية"[٤].

وضمن سياق الموقف الأوربي، اتهمت بعض الدول في الإتحاد الأوربي موقف فرنسا وبريطانيا من إدانة تركيا بشكل علني، ففي تصريح لسفير البرتغال في أنقرة –آذار ١٩٩٢م– الذي كلف بالقيام بجولة استطلاعية بين دول المجموعة الأوربية لبيان موقفها من انتهاكات تركيا لحقوق الإنسان، أشار إلى تردد كل من فرنسا وبريطانيا وعدم رغبتهما في انتقاد علني لأحد حلفائهما في منطقة حلف شمال الأطلسي– وهي تركيا[٥].

---

(٢) Hugh Poulton, Top Hot, Grey wolf and Crescent, Turkish Nationalism and the Turkish Republic, Hurst& Company, London, 1997, P. 55.

(٣) وصال نجيب عارف العزاوي، القضية الكردية في تركيا: دراسة في التطور السياسي للقضية الكردية منذ بدايتها وحتى عام ١٩٩٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٢٤٧.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٤٨.

(٥) جريدة الدستور (الأردنية)، ع (٨٨٣٦)، في ٢٦ آذار ١٩٩٢؛ العزاوي، المصدر السابق، ص٢٤٩.

وفي زيارة للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران[٣] ١٩٨١-١٩٩٥م، إلى تركيا في نيسان ١٩٩٢م طالب الحكومة التركية بضرورة الاعتراف بحقوق كل الأقليات ولاسيما الكرد، مقابل مساندة فرنسا لطلب تركيا في الانضمام إلى المجموعة الأوربية وتقديم مساعدات مالية واقتصادية ضمن اتفاقيات مالية واقتصادية بين تركيا ودول المجموعة الأوربية[٣٧].

وقد أصدر البرلمان الأوربي في سترا سبورغ -فرنسا- خلال انعقاده في نيسان ١٩٩٢م قراراً بإدانة تركيا بسبب العمليات العسكرية التركية في شرق وجنوب البلاد وقد عد البرلمان في إدانته لتركيا "أن الحقوق الأساسية لمواطنين أبرياء سحقت بالأقدام في جنوب شرق تركيا"[٣٨].

وقد رفضت الحكومة التركية قرار الإدانة بشدة، واتهم وزير الداخلية التركي عصمت سيزكين الغرب بأنه ينتهج سياسة ذات وجهين تجاه القضية الكردية وأشار إلى أن سكرتيرة المجلس الأوربي (كارفن لوميرو) أكدت له بأن الغرب يخلط بين موضوع حزب العمال الكردستاني والكرد وقال تعقيباً على ذلك "إن عناصر ألـ (PKK) إرهابية تتلقى الدعم والمساعدة من بعض الدول الأوربية، وأن تركيا تنتظر من المجلس الأوربي أن يأخذ دوراً مهماً في مكافحة الإرهاب"[٣٩].

صرح زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان[٤٠] في آب ١٩٩٣م بأن "المشكلة الكردية قد فرضت طوقاً على السياسة الخارجية التركيا"[٤١]، ولأن تركيا

---

(٣٧) فرانسوا ميتران: ولد في جارناك عام ١٩١٦م، أصبح وزيراً لقدماء المحاربين في الجمهورية الفرنسية الرابعة، ثم وزيراً للإعلام ومقاطعات ما وراء البحار والشؤون الأوربية، ثم وزيراً للداخلية وأخيراً العدل، أصبح رئيساً للجمهورية في آيار ١٩٨١م، توفي في ٨ كانون الثاني ١٩٩٦م. جورج فرشخ، فرنسوا ميتران والقضايا العربية، ج١، ط٢، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٨٥)، ص٣٣-٣٨.

(٣٧) العزاوي، المصدر السابق، ص٢٥٠.

٣٨) تقرير الدائرة الصحفية العراقية في أنقرة، وزارة الخارجية، نيسان ١٩٩٢، ص٣٢.

(٣٧) العزاوي، المصدر السابق، ص٢٥١.

(٤٠) عبد الله أوجلان: ولد عام ١٩٤٨م في قرية أومرلي التابعة لولاية أورفا، من أسرة فلاحية فقيرة، أكمل دراسته الأولية في قرية أنتبت، ثم الثانوية في أنقرة، التحق بالدراسة بكلية العلوم السياسية بأنقرة حتى عام ١٩٧٤م، تزعم حزب العمال الكردستاني، قام بالعديد من الأعمال المعادية للحكومة التركية، اعتقلته المخابرات التركية بالتعاون مع الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية، وبتواطؤ من اليونان، وذلك بعد خروجه من منزل السفير اليوناني في نيروبي عاصمة كينيا في ١٦

منذ مدة طويلة ترفض الاعتراف بأن لديها مشكلة كردية فإن الانبعاث المفاجئ لهذه الأخيرة أدى إلى ظهور "نظريات مؤامرة" تتضمن تأثيرات أجنبية مختلفة[٢]، إن الكثير من الأتراك والحكومة يعلمون أن حزب العمال الكردستاني **Kurdistan Workers Party** (**PKK**) يستلم المساعدة من دول ومجموعات مختلفة ترغب في إضعاف تركيا.

عمل الحزب على رفع شعار إقامة دولة كردية ضمت مناطق تمركز الأكراد في كل من العراق وتركيا وإيران وأرمينيا إلاّ أن الملفت للنظر أن الحزب أعلن في مؤتمر صحفي عقد في دوما/ محافظة ريف دمشق– سوريا في تشرين الثاني ١٩٩٨م عن تراجعه عما أعلنه في السابق وأنه يطمح إلى إقامة حلول سلمية بين الأكراد وتركيا فضلاً عن تقديم مقترح إقامة فيدرالية تركية–كردية[٣]، ويعد هذا الحزب من أكثر التنظيمات تأثيراً في مسار السياسة الداخلية والخارجية التركية[٤].

إن إمكانيات التأثير الخارجي في إطار بنود المعاهدات والوثائق المختلفة – التي خضعت لها تركيا بوصفها دولة موقعة عليها– تكتسب أهمية إضافية طالما أن الوضع الداخلي في تركيا لا يسمح بحل سياسي للقضية الكردية[٥]، ولذا فإن العمل

شباط ١٩٩٩م، فتم نقله إلى سجن في جزيرة إيمرلي التركية قرب إستانبول. السيد عوض، "حزب العمال الكردستاني من الكفاح المسلح.. إلى النضال السلمي"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (١٤٩)، س (٣٨)، تموز ٢٠٠٢، ص١٥٦.

(٢) نقلاً عن: باركي وآخرون، المصدر السابق، ص٩٥؛

Metin Heper, The state and kurds in Turkey, palgrave Macmillan, (New York, 2007), PP. 58-83.

(٣) Michael M. Gunter, The kurds Ascending: The Evolving solution to the Kurdish problem in Iraq and Turkey, palgrave Macillan, (New York, 2008), PP. 93-120.

(٤) فليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم نوري، ليما سول، (د.م، ١٩٩٣)، ص٤٢.

(٤) حنا عزو بهنان، "قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية التركية"، مجلة الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ٢٠، ٢٠٠٨، ص٣٢.

(٤) حامد محمد السويداني، بولند أجويد ودوره في السياسة التركية ١٩٥٧–٢٠٠٠، ط١، دار غيداء، (الأردن، ٢٠١٥)، ص١٠٩–١١٦.

المنظم من جانب المنظمات الدولية يصبح خياراً مهماً للتأثير على تركيا لتبني موقفاً أكثر مرونة في سياستها تجاه الكرد[٤٦].

إن نظام حماية الأقليات داخل الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون الأوربي، ومجلس أوربا يلعب دوراً في حل القضية الكردية طالما أن تركيا ألزمت نفسها –بدخولها عضواً في هذه المنظمات– بتحقيق وحماية نظام مشترك من القيم والأعمال[٤٧].

تعمل وتعتني منظمة الأمن والتعاون الأوربي وهي الأداة لبناء الثقة عبر التكتلات بشكل رئيس بقضايا حقوق الإنسان، ونزع السلاح في أوربا خلال مرحلة الحرب الباردة، فإن دور المنظمة قد تغير اليوم، فهي تعمل من أجل حل الأزمات، والمحافظة على السلام، ومنع الصراع[٤]، إن مبادئ حقوق الإنسان الواردة في اتفاقية هلسنكي لحقوق الإنسان عام ١٩٧٥م اتسعت تدريجياً مع مناقشة البعد الإنساني –تقوية وتوسيع نظام حماية الأقليات– في اجتماعات منظمة الأمن والتعاون الأوربي (في باريس عام ١٩٨٩م، وكوبنهاكن عام ١٩٩٠م، وموسكو عام ١٩٩١م)[٩]، إن قرار مؤتمر كوبنهاكن بخصوص البعد الإنساني يدعو إلى حماية حقوق الأقليات، ويوفر الضمانات لأفراد مجموعات الأقلية ضد التمييز[١]، وإن ميثاق باريس لأوربا جديدة، يتضمن حق الأقليات القومية في التعبير عن هويتها وتطويرها من دون تمييز[٥].

إن لمجلس أوربا –الذي يضم في عضويته تركيا– حماية وآلية مراقبة مغايرة في مجال حقوق الإنسان[٥]، لقد ألحق بالميثاق الأوربي لحقوق الإنسان ميثاق منع

---

(٤) صلاح سالم زرنوقة، "توسيع عضوية الاتحاد الأوربي– الواقع والتحديات"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (١٤٢)، ٢٠٠٠م، ص٨١–٨٣.

(٤) باركي وآخرون، المصدر السابق، ص٧٧.

(٤) المصدر نفسه، ص٧٨.

(٤) صحيفة الشرق (القطرية)، في ٢٢ حزيران ٢٠٠٣؛ صحيفة الحوار المتمدن، ع (١٣١١)، في ٨ أيلول ٢٠٠٥.

(٥) سعد عبدالعزيز مسلط، "المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا"، مجلة دراسات إقليمية، س (٥)، ع (١٢)، جامعة الموصل، تشرين الأول– ٢٠٠٨، ص٢٦٦.

(٥) باركي وآخرون، المصدر السابق، ص٧٨.

(٥) عثمان علي، حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، ط١، (أربيل، ٢٠١٣)، ص١٦٧–١٦٨.

التعذيب، والبروتوكول السادس الإضافي هو إلغاء عقوبة الإعدام، والاتفاقية الخاصة بحق الإنسان في خصوصية أو سرية (Privacy) المعرفة[٣]، وقد اتخذ اجتماع البرلمان لمجلس أوربا المبادرة لتوجيه انتباه خاص إلى حقوق الأقليات في إطار عمل المجلس بخصوص حماية حقوق الإنسان[٤].

يوجد داخل الإتحاد الأوربي بدايات في اتجاه إعادة توجيه واضحة في السياسة التركية تجاه الكرد[٥]، ويمكن أن تتضمن هذه جانبين هما: ممارسة ضغط دائم وثابت فيما يخص المعايير التي تم الاتفاق عليها، وأن يتم في الوقت نفسه إدانة أعمال العنف التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني[٦].

والجدير بالذكر أن تركيا طرفاً موقعاً على المعاهدات الدولية إلاّ أنها تنتهك باستمرار المبادئ السياسية التي اتفق عليها على نحو متبادل من خلال تعاملها مع القضية الكردية وحقوق الإنسان[٥]، ويمكن أن تكون إحدى الإجراءات ارسال المزيد من بعثات تقصي الحقائق[٥]، إن العمل على سياسة موحدة تتضمن بشكل ثابت آليات مراقبة لبنود المعاهدات يجب من خلال مساعدة تركيا على تكييف فهمها للأقليات بحسب المعايير الأوربية سياسياً وقانونياً[٥]، وتهيئة الظروف لنقاش صريح لحل القضية الكردية، ومنح الكرد إمكانية التمثيل السياسي والقانوني للمصالح[٥]، وكذلك –بشكل خاص– الاعتراف ليس فقط بنواب حزب الديمقراطية الشرعيين كشركاء في الحوار، بل فتح الحوار مع حزب العمال الكردستاني أيضاً[١]، وينبغي الإشارة إلى أن إعلان عدم اعتداء ووقف إطلاق النار يعدان شرطاً مسبقاً لخفض

---

(٥) باركي وآخرون، المصدر السابق ص٧٩.

(٥) الصفصاخي أحمد القطوري، حزب العدالة والتنمية والتجربة التركية المعاصرة، ط١، سفير الدولية للنشر، (القاهرة، ٢٠١٢)، ص٢١٣–٢٣٠.

(٥) علي، المصدر السابق، ص١٩٥–٢١٥.

(٥) باركي وآخرون، المصدر السابق، ص٨٠.

(٥) مسلط، المصدر السابق، ص٢٦٦.

(٥) باركي وآخرون، المصدر السابق، ص٨٠.

(٥) مسلط، المصدر السابق، ص٢٦٦.

(٦) باركي وآخرون، المصدر السابق، ص٨٠–٨١.

(٦) مسلط، المصدر السابق، ص٢٦٧–٢٦٨.

التصعيد العسكري المتبادل[٦]، وفي هذا الصدد يمكن عدّ البرلمان الكردي في المنفى شريكاً في عملية المفاوضات، وفي وقت متزامن مع ذلك ينبغي أن تتهيأ الهيئات الدولية المناسبة للتوسط بين أطراف الصراع[٣].

انتقد الإتحاد الأوربي المعاملة التركية للكرد، مما أثار ردود فعل غاضبة داخل تركيا[٦]، إذ عده الرئيس الأسبق تورگوت أوزال[٦]، (١٩٨٣-١٩٩٣م) قراراً يدعم الإرهاب وغير جريء، وقد تكررت الانتقادات الأوربية للسياسة التركية تجاه الكرد، ففي آذار ١٩٩٤م انتقد البرلمان الأوربي مرة أخرى قرار البرلمان التركي بشأن رفع الحصانة عن النواب الكرد[٦]، ودعا تركيا إلى الاعتراف بالحقوق الخاصة للشعب الكردي[٦]، ودعا أيضاً تركيا إلى الاعتراف بـ"الحقوق الثقافية دون الاستقلال" الخاصة بالمناطق ذات الغالبية الكردية[٦].[٨]

في ٤ كانون الثاني ١٩٩٨م أقر الإتحاد الأوربي خطة عمل لمنع وصول الكرد إلى دول الإتحاد من طريق تعزيز التعاون بين دول الجوار[٩]، وتعزيز عمليات المراقبة على الحدود، وتطوير التعاون الأمني والقضائي لمكافحة الشبكات التي تقوم بتهريب

---

(٦) التقرير الاستراتيجي العربي (٣)، "تركيا.. تحديات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي"، إصدار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.ahram.org.eg.

(٦) باركي وآخرون، المصدر السابق، ص٨١.

(٦) محمد نور الدين، "الدوائر الثلاث في تركيا"، مجلة شؤون الأوسط، ع (١١)، (بيروت)، آب ١٩٩٢، ص٧٧.

(٦) توركوت أوزال: ولد عام ١٩٢٧م في مدينة ملاطيا، تخرج من جامعة التكنيك الهندسية للكهرباء، عمل سكرتير لجنة التخطيط في عهد عدنان مندريس عام ١٩٥٨-١٩٥٩م، صار في عام ١٩٧٧م رئيس نقابة مصنعي الصناعات المعدنية، وفي عهد حكومة سليمان ديميريل صار مستشارًا في دائرة التخطيط ورئاسة الوزراء، عدته الهيئة العسكرية مستشاراً اقتصادياً لها بعد انقلاب عام ١٩٨٠م مباشرةً، وذلك لارتباطه القوي بالدوائر المالية الغربية، وخاصة صندوق النقد الدولي، توفي عام ١٩٩٣م. تقرير السفارة العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في آب ١٩٨٩م، (الهوية الشخصية لتوركوت أوزال)، ص٩.

(٦) محمد نور الدين، "المسألة الكردية في تركيا"، مجلة شؤون الأوسط، ع (٢٣)، (بيروت)، تموز ١٩٩٤، ص٤٤.

(٦) المصدر نفسه، ص٤٣.

(٦) المصدر نفسه، ص٤٣-٤٤.

(٦) جريدة الأهرام، في ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٨.

الكرد[٧]، وهنا يلاحظ أن دول الإتحاد الأوربي وإن كانت تساند القضية الكردية في تركيا بعض الأحيان إلا أنها ترفض أن تضع حلاً لها، بل إنها ترفض الآثار المترتبة عليها[٧]، وإذا ما نظرنا إلى دول الإتحاد الأوربي نجد أن ألمانيا تضم أكبر عدد من الكرد، بل إنها طالبت بضرورة توزيع اللاجئين على الدول الأوربية[٧]، بينما إيطاليا – التي تعد ثاني أكبر دولة متضررة من المشكلة الكردية بعد ألمانيا– تقوم بإعطاء حق اللجوء السياسي لأي شخص تنطبق عليه مواصفات اللجوء[٧]، وسمحت إيطاليا لحزب العمال الكردستاني بفتح مكاتب له في بعض المدن الإيطالية، واستضافت روما اجتماعاً للبرلمان الكردي في المنفى عقد داخل البرلمان الإيطالي في ٢٩ أيلول ١٩٩٨م[٧].

بعد اعتقال عبد الله أوجلان، زعيم حزب (PKK) عام ١٩٩٩م شهدت منطقة جنوب شرق تركيا عدة زيارات من مسؤولين في الإتحاد الأوربي، فضلاً عن مسؤولين حكوميين في بلدان أعضاء في الإتحاد الأوربي، وقد بلغ عدد هذه الاجتماعات حتى مطلع عام ٢٠٠٠م حوالي ثلاثمائة اجتماع مع شخصيات كردية، ولاسيما مع أعضاء حزب (هادب HADEP)[٧]، الذي يسيطر على إدارة البلديات في جنوب وجنوب شرق تركيا[٧]، وعلى ما يبدو أن هذه الاجتماعات كانت متوقعة على اعتبار أن إصلاح القضية الكردية جزء من الدعامات الأساسية لتركيا في طريق انضمامها إلى الإتحاد الأوربي[٧]، وقال كونتر فيرجن (Gunther Verheugen) المفوض الأوربي المسؤول عن التوسع في ضم

---

(٧) الطائي، "المتغيرات السياسية..."، ص١٢٤.

(٧) الطائي، المصدر السابق، ص١٢٤–١٢٥.

(٧) مجلة السياسة الكويتية، ٩ آذار ١٩٩٨؛ الطائي، "المتغيرات السياسية..."، ص١٢٤؛ أميرة الطحاوي، "التوجهات الخارجية لحزب العمال الكردستاني"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (١٣١)، كانون الأول ١٩٩٨، ص١٨٧.

(٧) الطائي، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٧) بدر حسن شافعي، "الاتحاد الأوربي وقضية الأكراد"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (١٣٥)، كانون الثاني ١٩٩٩، ص١٤٣.

(٧) الطائي، المصدر السابق، ص١٢٥.

(١) Ersen Aydinli, Between Security and liberalization docoding Turkeys Struggle with PKK. SAGE Publication, vol.33, 2002, Ankar, P. 209.

(٢) Milliyet, 22 Maych 2000.

الدول في إحدى زياراته إلى أنقرة بأن القضية الكردية ستكون جزءاً بالغ الأهمية من وثيقة موافقة الشراكة التي كانت في طور الإعداد، ولتحديد الخطوات الضرورية لدخول تركيا في الإتحاد الأوربي[٧٨].

وأعلن فولكن فيرال (Volkan Vural) مدير سكرتارية الإتحاد الأوربي –المؤسسة عام ٢٠٠٠م في أنقرة– أن الحقوق الثقافية مطلب واضح ومجمع عليه في الإتحاد الأوربي[٧٩].

بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا تشرين الثاني ٢٠٠٢م[٨٠]، اعترف بوجود مشكلة كردية في تركيا، واعترف بوجود أخطاء في السياسة السابقة[٨١]، وتعهد بفتح صفحة جديدة أكثر ديمقراطية مع الكرد[٨٢]، غير أن الجهود الرسمية للحكومة جاءت تحت ضغوط خارجية[٨٣]، ونعني بها ضغوط سعي تركياً للانضمام إلى الإتحاد الأوربي[٨٤].

إن عملية الانضمام –بحد ذاتها– تقدم للكرد تأملات واعتبارات باحترام حقوقهم على نحو أفضل، وإذا ما تم اتباع الركائز الثلاث لمفاوضات الانضمام التي أعلنتها المفوضية الأوربية بقرارها في تشرين الأول ٢٠٠٤م، فإن المفوضية ستستمر في أداء دور مركزي في مراقبة عملية الاصلاح على وفق الركيزة الأولى، بما في ذلك استعراض اذعان تركيا المستمر لمعايير كوبنهاكن، وإن أي انتهاك جديد لحقوق الانسان يمكن أن يدفع المفوضية الأوربية –إما بمبادرة منها أو بناءً على طلب ثلث الدول الأعضاء– إلى تقديم توصية بتعليق المفاوضات واقتراح الشروط لاستئنافها

---

(٧٨) الطائي، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٧٩) الطائي، المصدر السابق، ص١٢٨.

(٨٠) مسلط، المصدر السابق، ص٢٦٦–٢٦٧.

(٨١) الطائي، المصدر السابق، ص١٢٨.

(٨٢) Turkish Dail News, 24 Deeember 2000.

(٨٣) الطائي، المصدر السابق، ص١٢٨.

(٨٤) المصدر نفسه، ص١٢٩.

النهائي، وسيقرر المجلس مثل هذه التوصية من الأغلبية المشروطة، أما كون هذه الآلية ستستخدم حقاً أم لا فهذا أمر آخر[٨-٥].

حاول رئيس الوزراء أردوغان أن يبرهن بأن تعليق المفاوضات سيظهر قلة احترام للعملية الديمقراطية في تركيا، ويتعارض ذلك مع مبادئ الإتحاد الأوربي، ومع ذلك فإنها تقدم نقطة بداية مهمة بالنسبة للكرد للمجادلة بكل قوة بأن مفاوضات الانضمام يجب تعليقها إذا لم يكن هناك تحسن أساسي في احترام تركيا لحقوق الكرد الثقافية واللغوية، أو إذا حدث المزيد من القتال جنوب شرق البلاد، أو إذا استمرت تركيا على عدم رغبتها في التحرك باتجاه حل ديمقراطي للقضية الكردية[٨-٦].

وفي خطوة غير مسبوقة زار أردوغان ولاية ديار بكر في ٢٩ آب ٢٠٠٥م، إذ أعلن بأن حكومته ستسعى بـ "تسوية القضية الكردية بمزيد من الديمقراطية"، وأضاف أردوغان أمام حشد كبير من سكان ولاية ديار بكر "أريد أن تعلموا أن تركيا لن تعود إلى الوراء ولن تسمح بأي تراجع في العملية الديمقراطية، وسوف تحل جميع المشاكل بمزيد من الديمقراطية والحقوق المدنية والازدهار"[٨-٧].

الخاتمة

إن الهواجس المستمرة بخصوص وضع الكرد، وما يصاحبها من شكوك جدية في معايير حقوق الإنسان في تركيا أثار قدراً كبيراً من القلق بأن تركيا أوفت بمعايير كوبنهاكن كان قراراً سابقاً لأوانه وإن الرغبة في ضم تركيا بأسرع ما يمكن إلى الحظيرة الأوربية قد غطى على تحليل موضوعي عما إذا كانت تركيا قد أوفت فعلاً بالمعايير المطلوبة أم لا؟، وهكذا جرى تعجيل عملية الانضمام على حساب تعهد حقيقي من الحكومة التركية باحترام حقوق الإنسان، والتوصل إلى حل دائم للقضية الكردية.

على الرغم من أن الحكومات التركية المتعاقبة تتبع سياسة التجاهل تجاه القضية الكردية وحلها نهائياً إلا أنها ماضية في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات المؤيدة

---

(٨) باركي وآخرون، المصدر السابق، ص١٧١.

(٨) باركي وآخرون، المصدر السابق، ص١٧٢.

(٨) الطائي، المصدر السابق، ص١٢٨-١٢٩.

للاتحاد الأوربي، والموافقة على القيام بتنازلات محددة للكرد في مجال الحقوق الثقافية واللغوية، ولم يضغط الإتحاد الأوربي بشأن هذا الموضوع، والحقيقة يبدو أنه لم يفاتح تركيا بخصوص أن بدء حوار سياسي مع الكرد في سياق مفاوضات الانضمام إلى الإتحاد الأوربي سيكون أمراً ملائماً، وإذا أخذنا في الحسبان النتائج التي ترتبت على أعمال تركيا العدائية تجاه سكانها الكرد البالغ تعدادهم (١٥) مليون نسمة على مر السنين، والجذور التاريخية العميقة للمسألة الكردية، وكونها مسألة أساسية لعملية التحول الديمقراطي في تركيا، فإن عدم استغلال الإتحاد الأوربي النفوذ المهم المتاح له لتنفيذ التزاماته للضغط باتجاه حل سلمي ودائم في جنوب شرق تركيا يعد أمراً مشينا.

إن الكرد في تركيا يمكن أن يشاركوا في تسوية سياسية متبادلة ومتفق عليها بشكل صريح من ممثلي الأتراك والكرد، وللاتحاد الأوربي فرصة واضحة ليشجع تركيا بقوة على تحقيق العدل والاستقرار في الجنوب الشرقي، وذلك باستخدام نفوذه المهم لبدء نقاش يتسم بالشفافية بين الطرفين يمكن أن يؤدي إلى حل دائم لسنوات من الصراع والقمع، ولا يبدو أن الإتحاد الأوربي راغباً في الإفادة من هذه الفرصة.

الملخص

إن سعي تركيا إلى الحصول على العضوية في الإتحاد الأوربي يعد مسألة تحديد وضع للكرد، وغالباً ما وصفت تلك العضوية بأنها مفترق طرق مهم بالنسبة لتركيا، ونقطة بداية لمرحلة تطور في تاريخها الحديث والمعاصر، وربط مستقبلها بأوربا بشكل محكم بوصفها سعت منذ نشأتها إلى قطع جذورها الآسيوية وغرسها في أوربا.

إن الغموض في بنود حماية الأقليات في تشريعات الإتحاد الأوربي شكل هاجساً للكرد في تركيا، في ضوء الشكوك المتزايدة بخصوص وضعهم المستقبلي مع اقتراب تركيا نحو العضوية في الإتحاد الأوربي على الرغم من غياب تسوية تركية–كردية، وهذا يؤكد أهمية اعتراف الإتحاد الأوربي، ولفت انتباهه إلى القضية الكردية بشكل صريح، وتنفيذ واجبه بالضغط من أجل إقامة ديمقراطية حقيقية، واحترام الأقليات في تركيا من خلال تهيئة منبر ديمقراطي لمناقشة الحلول الممكنة للقضية

الكردية، بناءً على ما حوته معاهداته عبر تاريخيه من حماية الأقليات ومراعاة حقوقهم المستقبلية والاعتراف بهم ككيان قائم بين الدول.

Abstract

The Turkey's quest for membership in the European Union is a matter of status for the Kurds, and often these were described as organic important for Turkey and the starting point for the development phase in its history, linking its future with Europe tightly, it has sought since its inception to cut Asian roots and planted in Europe.

The ambiguity in the protection of minorities in EU legislation shaped a concern for the Kurds in Turkey, in light of growing doubts about the future status with the approach of Turkey towards membership in the European Union in despite the absence of a settlement Turkish- Kurdish, and this underlines the importance of the European Union's recognition, directing his attention to Kurdish issue explicitly, the implementation of his duty to press for the establishment of a true democracy, and respect for minorities in Turkey through the creation of a democratic platform to discuss possible solutions to the Kurdish issue. Based on what it contained its treaties throughout its history from the protection of minorities and respect for their rights and future recognition as an entity between the countries.